ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

دور الصيرفة الإلكترونية في تحديث الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

The role of electronic banking in modernizing banking services in Algerian banks

بوعكة آسيا[1]*، براهمي زرزور[2]

[1] جامعة الشيخ العربي التبسي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات (الجزائر)، assia.bouakka@univ-tebessa.dz

[2] جامعة الشيخ العربي التبسي (الجزائر)، zarzour.brahmi@univ-tebessa.dz

تاريخ الإستلام: 2024/01/07 تاريخ القبول: 2025/05/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحديث الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، وتعتبر الصيرفة الإلكترونية أحد إفرازات الاقتصاد المعرفي، التي تعتمد على تبني التكنولوجيا في تنفيذ العمليات المصرفية، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم لوصف وتحليل متغيرات الدراسة.

أظهرت الدراسة أن البنوك الجزائرية تعاني من نقص الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث لا تصل إلى مستوى الدول الأخرى في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية؛ اقتصاد المعرفة؛ الخدمات المصرفية الالكترونية؛ تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ الصراف الالي؛ الدفع الالكتروني.

***

Abstract:

This study aims to shed light on the importance of electronic banking and its role in modernizing banking services in Algerian banks. Electronic banking is considered one of the products of the knowledge economy, which depends on adopting technology in implementing banking operations. In this study, reliance was placed on the descriptive analytical approach that was used to describe and analyze Study variables.

The study showed that Algerian banks suffer from a lack of electronic banking services, as they do not reach the level of other countries in providing electronic banking services and knowledge economy applications.

Keywords: Electronic banking; Knowledge economy; Electronic banking services; Information and communication technology; ATM; Electronic payment.

* بوعكة آسيا

I. مقدمة

يعد اقتصاد المعرفة واحد من التوجهات العالمية الحديثة التي تطمح إلى تحقيقه مختلف المجتمعات والدول، ويتم تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من معطيات العصر والانتقال إلى اقتصاد المعلومات، وتحظي المعرفة والمعلومات بدور رئيسي في هذا النوع من الاقتصاد. وقد أدى هذا النوع من الاقتصاد إلى ظهور مصطلحات جديدة في مختلف القطاعات، ولا سيما في القطاع المالي، والتي من أبرزها الصيرفة الإلكترونية.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تبنت هذا التوجه، وقامت بإدخال إصلاحات اقتصادية شاملة في جميع الميادين، بما في ذلك النظام المصرفي، وتم تبني هذه الإصلاحات بإصدار قوانين وتنظيمات تهدف إلى تيسير التغيرات في البيئة المصرفية بهدف توفير بيئة اقتصادية جديدة مختلفة تماما عما كان متواجد من قبل تتماشى مع معطيات ولوازم ذلك التقدم. ويمكننا الآن وضع الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة فقد تم صياغة الفرضية التالية:

- يتجه القطاع المصرفي في الجزائر نحو تطبيق الصيرفة الإلكترونية كجزء من إستراتيجية التحول نحو الاقتصاد المعرفي، مما يتيح تقديم خدمات مصرفية متطورة عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية الذكية.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على الصيرفة الإلكترونية من خلال توضيح مفهومها ودافع ظهورها، بالإضافة إلى استعراض أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة المتاحة؛
- التطرق إلى الإطار النظري ذي الصلة باقتصاد المعرفة، حيث سيتم تعريف هذا المصطلح واستكشاف مختلف ركائز اقتصاد المعرفة؛
- تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية وتطبيقات الاقتصاد المعرفي في المصارف الجزائرية.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لمعالجة إشكالية الدراسة، الذي هدف إلى وصف ظاهرة الصيرفة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي، حيث تناولت الجانب النظري من البحث المفاهيم العامة المرتبطة بهذه الظاهرة. كما تم تحليل مجموعة متنوعة من الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

هيكلة الدراسة:

لبلوغ أهداف هذه الدراسة ومعالجة إشكاليتها تم تقسيمها إلى ثلاث محاور كالأتي:

أولا: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة.

ثانيا: ماهية الصيرفة الإلكترونية.

ثالثا: قراءة في تحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر.

أولا: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة

يعتمد اقتصاد المعرفة على التكنولوجيا الرقمية وخاصة شبكات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، فهذه التكنولوجيا هي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد وتطوره، ومن أبرز بنى الاقتصاد المعرفي هو الإنترنت فهو يشكل الركيزة الأساسية التي تدعمه.

1. تعريف اقتصاد المعرفة

يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يرتكز على اكتساب وتوليد ونشر واستثمار المعرفة بفاعلية لتحقيق التطور الاقتصادية والاجتماعية بشكل سريع، كما يحقق أيضا استخداما فعالا للمعرفة بهدف تحقيق التنمية الاستثمارية والاجتماعية، وذلك يؤدي إلى جذب الممتلكات الفكرية والمعارف من الخارج، فضلا على ذلك تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة. (محمد، 2014، صفحة 106)

كما عرف Cookeاقتصاد المعرفة بأنه من الاقتصادات الناشئة، التي ترتكز على تحسين جودة رأسمال البشري وخلق المعارف والأفكار الجديدة ودمجها في الأفراد والمعدات، بهدف تحقيق الإنتاجية والنمو دون الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية المحدودة، (Cooke, 2007, p. 26)

اقتصاد المعرفة يشكل تحولا هاما في طريقة فهم وتنظيم الاقتصاد، حيث يركز على دور المعرفة والابتكار كمحركات رئيسية للنمو والازدهار، ويسعى إلى تحقيق تطور اقتصادي مستدام وشامل من خلال استثمار وتطوير الموارد المعرفية والتكنولوجية.

2. مميزات اقتصاد المعرفة

تتميز المعرفة من الناحية الاقتصادية بعدة مميزات تجعلها تشكل الإطار الأساسي لاقتصاد المعرفة تتضمن ما يأتي: (العذاري، 2010، صفحة 77)

- ساعد الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والابتكار على خلق مختلف أنواع المعرفة المفيدة في شتى المجالات؛
- استخدام المعارف والمهارات بشكل فعال لدعم تقدم المجتمع ويعزز تطوره؛
- يتميز اقتصاد المعرفة بأنه رقمي حيث تحويل المعلومات إلى صيغ رقمية له تأثير عظيم على سعة نقل وتخزن ومعالجة المعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية؛ (عليان، 2011، صفحة 195)
- يمكن اعتبار اقتصاد المعرفة افتراضيا لأن الدور المتنامي للنقود الافتراضية والصفقات الإلكترونية قد أدت إلى تلاشي الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي؛ (الحميد، 2011، صفحة 86)
- يتطلب اقتصاد المعرفة تأمين بنية تحتية رقمية قوية بما في ذلك توفير تقنيات الاتصالات والحواسب والإنترنت.

3. مقومات اقتصاد المعرفة

يستند اقتصاد المعرفة على مجموعة من الركائز والعوامل التي لابد من توافرها للاندماج في هذا التوجه الاقتصادي الجديد والاستفادة من خصائصه، ويمكن إيجاز هذه الركائز على النحو التالي:

1.3. الابتكار (البحث والتطوير): هو أحد الركائز الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في قطاع الاقتصاد، ويعد الابتكار نشاطا فاعلا في اقتصاد المعرفة، حيث تتنافس الدول المتطورة حاليا في الاستثمار في هذا القطاع وتخصص مبالغ مالية ضخمة لتطوير هذا العنصر الحيوي، وهناك مراكز البحث الأصلية التي ترتبط بالاحتياجات العلمية والصناعية

للمجتمع، وتعمل هذه المراكز بجد لتشجع المبدعين وحماية إنتاجهم، بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى ترجمة هذه الابتكارات إلى تقنيات يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية وتطور المجتمع. (الحميد، 2011، صفحة 89)

2.3. التعليم: يعد من المقومات الضرورية لاقتصاد المعرفة، حيث قام العديد من الاقتصاديين بدراسة هذا العنصر ليوضحوا الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم، وفي الوقت الحاضر قامت العديد من الدول المتطورة برفع مستوى اهتمامها بعنصر الإنتاج والمعرفة قاطعة بذلك أشوطا فيما يرتبط باقتصاد المعرفة. (عابدين، 2000، الصفحات 36-37)

3.3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إن إنشاء البنية التحتية التكنولوجية في ظل اقتصاد المعرفة يتطلب الاستثمار في تقنية الإعلام والاتصال، تعتمد هذه الصناعات على العقل البشري في إنتاجها وتتميز بعائدات عالية ومنافسة قوية في الأسواق الخارجية، يعتبر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملا جوهري في بروز الاقتصاد المعرفي، وتحتسب البنية التحتية المبنية على الاتصال والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تحديد تمكنه على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، حيث تعد كثافة الخطوط الهاتفية وانتشار الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت مؤشرات ضرورية لهذه البنية التحتية. (خلفي، 2006، صفحة 55)

4.3. الحاكمية الرشيدة: تعتمد على أسس اقتصادية صلبة بإمكانها توفير كل الأطر التشريعية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحقيق الازدهار، وتشمل على تلك الاستراتيجيات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرا، يتضمن ذلك التخفيضات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تشارك في تزايد القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (منصور، 2016، صفحة 35)

ثانيا: ماهية الصيرفة الإلكترونية

الدول المتقدمة تشهد ثورة مصرفية مستمرة، تمتد من المصارف التقليدية إلى المصارف الافتراضية، ويعود ظهرت الصيرفة الإلكترونية بفضل التوسع الهائل في اقتصاد المعلومات والشبكات الإلكترونية، ونتيجة لذلك بدأت تظهر خدمات مصرفية إلكترونية جديدة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة وتلبي احتياجات العملاء بشكل فعال.

1. تعريف الصيرفة الإلكترونية

يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها بنك أو مؤسسات مالية تستخدم الإلكترونيات وتستفيد من كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأمان مطلق. (العبداللات، 2008، صفحة 28)

هي مجوعة من العمليات الإدارية والمالية والتي تتم داخل البنك أو بين مجموعة من البنوك، وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، بهدف معالجة البطء أو عدم الكفاءة الإدارية والمالية في الأنشطة المصرفية. (حسيبة، 2017، صفحة 304)

الصيرفة الإلكترونية هي عمليات وخدمات مصرفية تتم عبر الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية بدلا من القنوات التقليدية، تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتسريع العمليات المالية، وتوفير راحة وأمان للعملاء، كما تعزز الفعالية وتقليل التكاليف للمؤسسات المالية.

2. دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية

أن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها: (موسي، 2012، الصفحات 56-57)

- ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة العمل المصرفي والمالي بما في ذلك الرغبة في تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة؛
- استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وخاصة الإنترنت ميزت التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات وأساليب عمل المصارف ضرورة خدمية؛
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية تسبب في توسيع نطاق المنافسة على الأسواق الدولية، مما دفع البنوك إلى تطوير خدماتها لمواجهة هذا التحدي؛
- تزايد دخول المؤسسات التجارية والاقتصادية سوق الأعمال المصرفية مما جعلها منافسة للبنوك حيث أصبحت تقدم خدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.

3. أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة

تقدم البنوك الإلكترونية أنماطا جديدة للتعاملات والخدمات البنكية يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1.3. جهاز الصراف الآلي: يعمل تلقائيا ولا يحتاج لتدخل العنصر الإنساني، حيث يعتمد على برامج معدة خصيصا بهدف تلبية حاجات العملاء البنكية على مدار ساعة، باعتماد على بطاقة الصراف الآلي (الطراد، 2006، صفحة 207)، كما تعتبر الصرافات الآلية أولى آلية تطور العمل المصرفي، فهي تعتمد على شبكة الاتصالات تربط فروع البنك مع بعضها البعض، مما يتيح لأي عميل القيام بعملية مصرفية مع أي بنك.

2.3. نقاط البيع الإلكترونية: هي عبارة عن الأجهزة المنتشرة لدى مختلف المؤسسات التجارية والخدمية، توفر لحامل البطاقة الإلكترونية خاصية التسديد الإلكتروني، حيث يتم خصم المبلغ المطلوب مباشرة من حسابهم البنكي (العبداللات، 2008، صفحة 31). تتميز هذه الطريقة بعدة مزايا مهمة كما يلي: (الوهاب، 2021، صفحة 132)

- استخدام بطاقة CIBP لدفع المعاملات الشرائية ودفع الفواتير بشكل سهل وميسر؛
- تأمين العمليات مما يسهل في تجنب الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية؛
- معالجة العمليات فائقة السرعة وسهولة الاستخدام؛
- يقلل من خطر انتقال الفيروسات عن طريق المعادن والأوراق المالية.

3.3. الصيرفة عبر شبكة الإنترنت: تقدم هذه الخدمة لعملاء البنك القدرة على إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت من أي مكان وفي أي وقت، باستخدام موقع البنك عبر الإنترنت، ومن ثم يمكن للعملاء التحكم بأموالهم مع توفر إجراءات حماية وأمان لضمان سرية وسلامة المعلومات المالية الخاصة بالعملاء. (سفر، 2006، صفحة 155).

4.3. نظام خدمة الهاتف المصرفي: هي وظيفة خدمية بنكية عصرية قامت المصارف بتبنيها وتقديمها للزبائن بهدف الرد على استفساراتهم، يوفر هذا النظام خدمات بنكية متطورة ومستمرة طوال العام، بحيث يمكن للعميل سحب مبلغ من حسابه وتحويله لتسوية مختلف المعاملات المطلوبة، وأيضا الاستحواذ على قروض وفتح اعتمادات مستنديه من خلال هذه الخدمة، غير أن هذه الخدمة لازالت تواكب التطورات التكنولوجية والمعلوماتية بهدف تحقيق المزيد من المزايا وتحسين تجربة العملاء. (لطرش، 2001، صفحة 12)

5.3. نظام سويفت Swift: يعد نظاما شبكيا مميزا يتيح تسوية المدفوعات الدولية بكفاءة عالية وبأقل تكلفة، يستخدمه العديد من البنوك حول العالم، بسبب قدرته على تعزيز التعاون والتواصل بين البنوك، ويساهم هذا النظام في تيسير العمليات المالية وتعزيز التعاون المصرفي الدولي.

ثالثا: قراءة في تحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر

تواجه الجزائر في الوقت الحالي تطورات تكنولوجية ملحوظة في مجال الصيرفة في مختلف دول العالم، مما يدفع الجزائر إلى تبني الصيرفة الإلكترونية كوسيلة لمواكبة هذه التطورات، وتحقيق مركز تنافسي يمكنها من المحافظة على مكانتها في سوق الأعمال المصرفية العالمية المنافسة بشدة.

1. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تعتبر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأساس الذي يمكن منه الاستفادة من اقتصاد المعرفة، حيث شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك نتيجة التوجه الاجتماعي والاقتصادي نحو اعتماد تقنيات المعلومات والاتصال بشكل كبير. لبحث هذا التطور سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

1.1. البنية التحتية للتكنولوجيا الإنترنت في الجزائر

الشبكة العنكبوتية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تم تغطية العديد من المناطق بالإنترنت وتوفير خدمات الإنترنت للجميع، هناك العديد من الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت في البلاد وتعمل على تعزيز بنية تحتية للتكنولوجيا، واستثمار الجزائر في بناء البنى التحتية للتكنولوجيا الإنترنت يعتبر خطوة هامة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعزز الابتكار وتسهم في تعزيز التواصل والتجارة الإلكترونية في البلاد.

الجدول 1: ترتيب البنية التحتية للتكنولوجيا الإنترنت في الجزائر

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	92	109	81	83	98
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	99	113	88	75	74
الخدمة الحكومية عبر الإنترنت	124	60	124	125	126
المشاركة الإلكترونية	125	82	121	123	123

Source : Soumitra Dutta, & and others, GLOBAL inovation index, 2016-2020.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا أن نلاحظ وجود تأخر كبير في ترتيب الجزائر في مؤشرات البنية التحتية للتكنولوجيا الإنترنت، فقد حققت البلاد ترتيب 98 في مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عام 2020، ومن جانب أخر سجلت في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ترتيب 113 في عام 2017، ولكنه تحسن إلى ترتيب 74 في عام 2020، وبالإضافة إلى ذلك حقق مؤشر الخدمة الحكومية عبر الإنترنت ترتيب 126 في عام 2020 من بين 131 دولة، وهو ترتيب متأخر جدا.

يتضح أن هناك حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية للتكنولوجيا الإنترنت في الجزائر، إذا ترتيب البلاد في هذه المؤشرات يظهر ضعفا وتأخر مقارنة بدول أخرى، يمكن لتحسين هذه البنية أن يساعد في تعزيز التطور التكنولوجي وتحسين الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، بما في ذلك الخدمات الحكومية.

2.1. تطور سوق الإنترنت في الجزائر

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في سوق الإنترنت، حيث تمكنت شركات الاتصالات من توفير الخدمة بشكل أفضل وتحسين البنية التحتية للأنترنت في البلاد، هذا التطور أدى إلى زيادة عدد المستخدمين للأنترنت وارتفاع معدل استخدامهم للخدمات الرقمية المختلفة.

الجدول 2: تطور العدد الإجمالي لمشتركي الإنترنت

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الثلاثي الثاني 2023
مشتركو ADSL /الألياف إلى المنزل FTTH	2246918	2190465	2377120	2573427	2656942	2793955	740109
مشتركو الإنترنت الثابت للجيل الرابع/ ويماكس	921099	1069000	1192056	1205374	1340	1423425	1550962
مشتركو الإنترنت الثابت للجيل الثالث/ الجيل الرابع	31460534	36342601	36911428	38772562	41780199	33265589	50208834
مجموع مشتركي الإنترنت	34628551	39602066	3569176	3778801	45944974	49454057	5064225

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية على الموقع: https://www.arpce.dz/ar/doc/raa تاريخ الإطلاع 2023/12/22.

تأكيدا على معطيات الجدول، يمكننا أن نستنتج أن عدد مشتركين الإنترنت في الجزائر قد شهدت زيادة ملحوظة في عام 2018، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشتركين 39602066 مشترك، مما يعني زيادة بنسبة 14 % مقارنة مع السنة الماضية.

تعود هذه التطورات إلى زيادة تواجد المشتركين في خدمات الإنترنت النقال الجيل الثالث والجيل الرابع، فقد شهدت هذه الخدمات زيادة كبيرة في عدد المشتركين، حيث ارتفع العدد من 31460534 مشترك سنة 2017 إلى 36342601 مشترك في عام 2018، أي زيادة قدرها 16 %.

بالإضافة إلى ذلك، سجل عدد مشتركي الإنترنت للجيل الرابع زيادة بنسبة 16 % في سنة 2018 مقارنة بالعام السابق، حيث وصل العدد الإجمالي لهؤلاء المشتركين إلى 1069000 مشترك.

يتوقع أن يستمر النمو في قطاع الإنترنت بالجزائر، حيث بلغ عدد مشتركي الإنترنت 49454057 مشترك في سنة 2022، ليصل في نهاية شهر جوان 2023 العدد الإجمالي لمشتركي الإنترنت في الجزائر 5064225 مشترك.

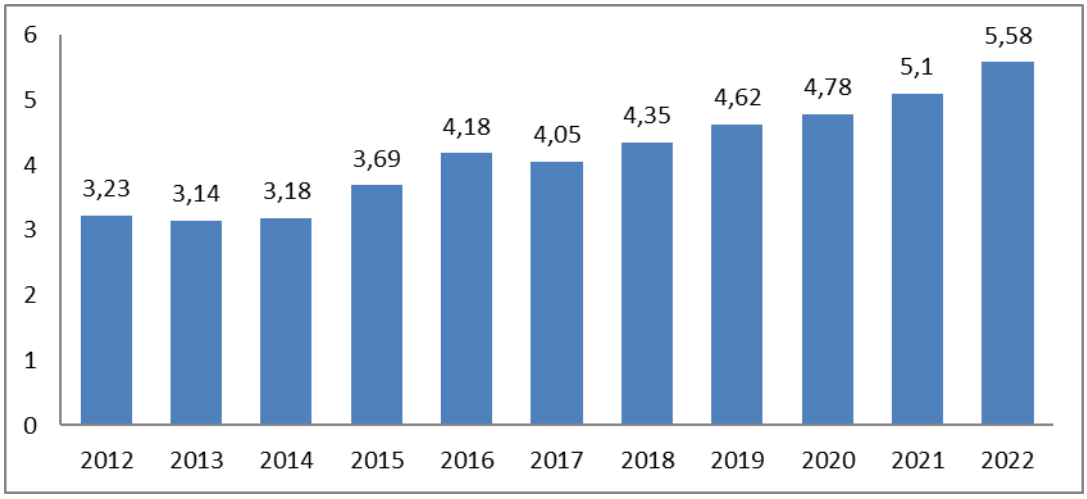
من خلال هذه البيانات، يمكننا أن نستنتج أن قطاع الإنترنت في الجزائر يشهد توسعا وتطورا مستمرا، مما يعكس الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا والاتصالات في البلاد.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه سوق الإنترنت في الجزائر، حيث تعاني بعض المناطق من سوء التغطية وبطء الإنترنت، مما يعوق الوصول إلى الخدمات الرقمية بشكل كامل، وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى تطور سوق الإنترنت في الجزائر إيجابيا، حيث يجب على الحكومة العمل على تطوير البنية التحتية وتحسين التغطية في جميع أنحاء البلاد، وتشجيع المنافسة بين شركات الاتصالات لتحسين جودة الخدمة، كما يجب رفع القيود على الوصول إلى المحتوى الرقمي وتشجيع الابتكار واستخدام الإنترنت كأداة لتطوير الاقتصاد وتعزيز الابتكار والإبداع في الجزائر.

3.1.تطور مشتركي شبكات الهاتف الثابت والنقال

على مر السنين شهدت شبكات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر تطورا مستمرا، تعد هذه التكنولوجيا أساس تطور الاتصالات على مستوى البلاد، وتطور شبكات الهاتف في الجزائر لا يأتي بمفرده، لكنه يعكس توجه البلاد نحو الاقتصاد الرقمي والرقمنة في مجالات الحياة المختلفة، يعد هذا التطور خطوة هامة نحو تعزيز التواصل وتبسيط العمليات وتعزيز التكنولوجيا في الجزائر. من خلال الأشكال الموالية نوضح تطور مشتركي الهاتف الثابت والهاتف النقال في الجزائر.

الشكل 1: تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت (عدد المشتركين بالملايين)



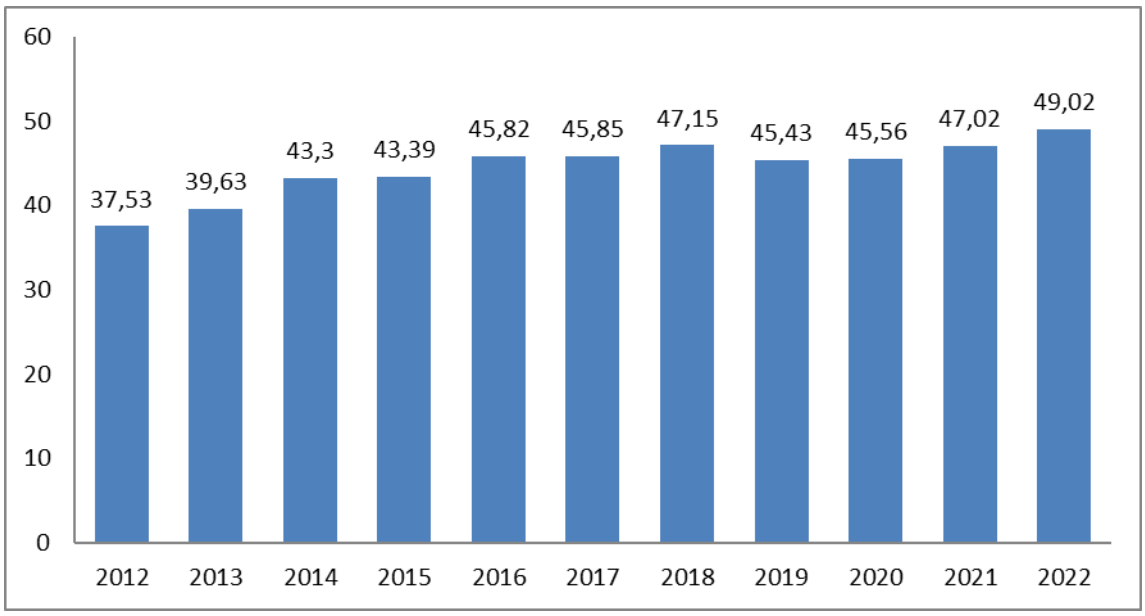
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية على الموقع: https://www.arpce.dz/ar/doc/raa تاريخ الإطلاع 2023/07/22.

أفاد تقرير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بأن عدد مشتركي شبكات الهاتف الثابت ارتفعت إلى 4,78 مليون مشترك في عام 2020 مقابل 4,62 مليون مشترك في عام 2019، مما يعني زيادة بلغت 3,64 %، وفي عام 2021، ارتفع هذا العدد إلى حوالي 5,58 مليون مشترك، مقابل حوالي 5,10 مليون مشترك في العام السابق، وهذا يشكل تطورا نسبته 9,40 %.

وقد يعود سبب هذا الارتفاع المستمر في عدد المشتركين إلى التحسينات المستمرة التي يتم إجراؤها على شبكات الهاتف الثابت لتحسين الجودة والتغطية، فضلا عن توفر خدمات جديدة ومرنة للعملاء، كما قد يكون الطلب المتزايد على الاتصالات الثابتة نتيجة التطور التكنولوجيا وانتشار استخدام الإنترنت في الحياة اليومية.

مع استمرار التطور التكنولوجي من المتوقع أن تستمر الاتصالات الثابتة في النمو في المستقبل، وسوف يتعين على مزودي الخدمة أن يبذلوا جهودا مستمرة لتلبية احتياجات العملاء وتقديم خدمات مبتكرة وموثوقة، مع المحافظة على مستوى عالي من الأداء.

الشكل 2: تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف النقال (عدد المشاركين بالمليون)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية على الموقع: https://www.arpce.dz/ar/doc/raa تاريخ الإطلاع 2023/07/23.

تشير البيانات المعروضة في الشكل أن الجزائر عرفت ارتفاعا طفيفا في عدد مشتركي الهاتف النقال في عام 2020 بنسبة 0,29 % مقارنة بالعام السابق، وقد استقر عدد المشتركين عند حوالي 45,56 مليون مشترك، هذا يشير إلى استقرار واستمرارية الاهتمام بخدمات الهاتف النقال في البلاد.

وفي عام 2022، سجلت الجزائر نمو سنويا يبلغ 4,26 % مقارنة بالعام السابق، وقد ارتفع عدد المشتركين من 47,02 مليون مشترك إلى حوالي 49,02 مليون مشترك نشط هذا يدل على استمرار النمو في قطاع الاتصالات في البلاد وزيادة الطلب في الخدمات المتاحة.

إن هذه النتائج تعكس الاستمرارية في النمو والاهتمام المتواصل بتوفير خدمات الهاتف النقال في الجزائر، وتشير أيضا إلى أن الأفراد والمؤسسات يرون قيمة كبيرة في الاتصالات النقالة ويستخدمونها بشكل متزايد في حياتهم اليومية، يمكن اعتبار هذا الارتفاع في عدد المشتركين والاهتمام المستمر بالخدمات المتاحة علامة على تقدم الجزائر في تكنولوجيا الاتصالات وتكاملها بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

2. مؤشرات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في البنوك الجزائر

يرتكز التحول نحو الاقتصاد المعرفي في البنوك الجزائرية على تعزيز الابتكار المصرفي وتطوير منتجات وخدمات جديدة وفعالة، مما يمكن البنوك الجزائرية من تلبية احتياجات العملاء ودعم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وعليه وفي ضوء ذلك سنحاول إيضاح هذه المؤشرات في الجزائر

1.2. خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البيبنكية عمليا بالجزائر، وقد تم في البداية استخدام الدفع الإلكتروني في دفع مستحقات فواتير الماء والكهرباء والغاز، كانت هذه القطاعات هي الأكثر تشجيعا لهذا

النوع من التعامل، وبعد ذلك استخدمت شركات أخرى مثل اتصالات الجزائر والخطوط الجوية وبعض الإدارات الدفع الإلكتروني في عملياتها.

حاليا يوجد 321 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني، منذ انطلاق الدفع على الإنترنيت تم تنفيذ حوالي 55670023 معاملة، ورغم هذا العدد الكبير من المعاملات فإن عملية الدفع لا تزال ضئيلة جدا في الجزائر، على الرغم من ذلك فإنها تشهدا تطورا مستمرا من سنة لأخرى، وهذا ما يتجلى في الجدول أدناه.

الجدول 3: تطور عمليات الدفع الإلكتروني حسب نوع النشاط

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	الرياضة والترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	15009842
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	267993423
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	332592583
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	503870361
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960	5423727074
2021	6993135	72164	8372	12084	15564	457726	13468	0	782134	11176475535
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	18151104423

المصدر: تجمع النقد الآلي على الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع 2023/11/26.

من خلال أرقام الجدول، يلاحظ أن عمليات الدفع لا تتم على نطاق واسع، وتتمثل أساسا في نشاطات لمؤسسات عمومية مما يدل على أن الدولة قامت ببادرة لتسهيل عمليات التسديد على المواطن وتخفيف الضغط على هذه المؤسسات، من جهة أخرى نجد أن خدمات الهاتف والاتصالات تتصدر عمليات الدفع الإلكتروني حيث سجلت سنة 2022 أعلى عدد من معاملات قدرت ب 7490626 معاملة، ويعود ذلك إلى أن توفير المؤسسات لأجهزة تسمح باستخدام بطاقات الدفع من جانب الزبائن، بالإضافة إلى منح امتيازات تحفيزية عند الدفع عن طريق البطاقة، ومؤخرا قامت اتصالات الجزائر أيضا ببادرة مماثلة.

على الرغم من زيادة عدد عمليات الدفع الإلكتروني في خدمات الكهرباء والماء التي سجلت 391 معاملة في عام 2016 واستمرت في ارتفاع لتصل إلى 302273 معاملة سنة 2022، إلا أن هذه الزيادة لا تعكس الواقع، فعمليات الدفع الحقيقة لا تتم على مستوى هذه المؤسسات، بل تتم على بريد الجزائر وعن طريق إصدار حوالة بريدية، وهذه عمليات شبه تقليدية ولا تمثل الدفع الإلكتروني الحقيقي.

فيما يخص الخدمات وبيع السلع والرياضة والترفيه، كانت عمليات الدفع الإلكتروني معدومة في السنوات الأولى، وهذا يعكس الواقع الحالي لهذا النوع من المعاملات في بلادنا، حيث يعاني من تأخر كبير.

رغم أن استخدام الدفع الإلكتروني مسموح به منذ أكتوبر 2016، غير أن العدد الإجمالي للمعاملات كان متدنيا خلال السنوات الأولى، ولكن سنة 2019 بدأت هذه الأرقام في الارتفاع، حيث بلغ عدد المعاملات 202480 معاملة، وهذه الزيادة الملحوظة تعود إلى تأثيرات جائحة كورونا التي أجبرت الأفراد على الحجر الصحي وعدم التنقل، ثم استمر هذا الارتفاع حتى وصل عدد المعاملات إلى 9048125 معاملة سنة 2022.

2.2. خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف

السيولة النقدية بالجزائر أزمة هيكلية عميقة تتطلب حلول جذرية إستراتيجية، والدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال يعتبر حلا فعالا لتلك الأزمة، لذا يجب على الجزائر الاستثمار بشكل كبير في بنية تحتية قوية لدعم الدفع الإلكتروني.

الجدول 4: تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف النقال

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	معدل التطور 2021-2022
الدفع المسبق	41943543	41036380	40635183	43298886	44403382	46389101	%4.47
الدفع البعدي	3902122	6117884	4790350	2256787	2612375	2629665	%0.66
المجموع	**45845665**	**47154264**	**45425533**	**45555673**	**47015757**	**49018766**	**%4.26**

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على الموقع https://www.mpt.gov.dz/ar/abintmob / تاريخ الإطلاع 2023/12/28.

من خلال الجدول المقدم، يتضح لنا أن عمليات الدفع عبر الهاتف النقال قد شهدت تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة، فقد بلغ عدد عمليات الدفع عبر الهاتف النقال في عام 2017 ما يعادل 45,84 مليون اشتراك، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 47,15 مليون اشتراك عام 2018، لكنه تراجع في السنة الموالية ليصل عدد اشتراكات إلى 45,42 مليون اشتراك.

ومع ذلك، شهد عام 2021 ارتفاعا في عدد عمليات اشتراكات بلغت 47,01 مليون اشتراك، مما يشير إلى معدل نمو تقدر بنسبة 3,20 % مقارنة بسنة 2020، وفي نهاية عام 2022، سجل إجمالي عدد اشتراكات الهاتف النقال حوالي 49,01 مليون اشتراك، وهذا يعني زيادة بنسبة 4,26 % مقارنة بسنة 2021.

3.2. نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

يمكن توضيح تطور العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني عبر كامل التراب الوطني، وكذلك عدد عمليات التسويات والمبالغ التي جسدت المعاملات بهذه الطريقة، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2016 إلى 2022 وفق الجدول التالي:

الجدول 5: نشاط الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر (الوحدة: دينار الجزائري)

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5049	65501	444508902,40
2017	11985	122694	861775368.90
2018	15397	190898	1335334130,76
2019	23762	274624	1916994721,11
2020	33945	711777	4733820043,01
2021	37561	2150529	15113249499,92
2022	46263	2712848	19343056538,17

المصدر: تجمع النقد الآلي على الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع 2023/11/28.

من خلال الجدول السابق، يمكننا ملاحظة أن البنوك الجزائرية قامت بتطوير خدماتها الإلكترونية من خلال زيادة عدد أجهزة الدفع الإلكترونية، في عام 2016 كان هناك 5049 جهاز دفع، ليتضاعف عددها سنة 2018 ليبلغ 15397 جهاز دفع إلكترونية، وفي عام 2019 بلغ عدد أجهزة الدفع حوالي 23762 جهاز، تدل هذه الزيادة على التوزيع المجاني لأجهزة الدفع الإلكتروني مع توفير خدمة المرافقة والصيانة للتجار المرخص لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي.

بالإضافة إلى ذلك، قدم النظام الجزائري أكثر من 37561 محطة دفع سنة 2021، ليرتفع هذا العدد إلى 46263 جهازا في عام 2022، يعكس هذا الارتفاع الاهتمام المتزايد في الجزائر بالاقتصاد المعرفي، حيث تم تسريع تركيب أجهزة الدفع الإلكتروني من قبل المؤسسات العمومية والمحلات والصيدليات وغيرها.

أما فيما يخص العدد الإجمالي لمعاملات الدفع فقد عرف تزايد ملحوظا، ففي عام 2019 تم تسجيل 274624 عملية بقيمة تقدر بحوالي 1916994721 دج، وفي عام 2022 سجل أعلى عدد لهذه المعاملات، حيث بلغ 2712848 عملية بقيمة تقدر بحوالي 193433056538 دج، وهذا الزيادة في الأرقام تدل على زيادة انتشار أجهزة الدفع الإلكترونية الموزعة في المحلات والمتاجر الكبرى، يعزى هذا الانتشار إلى التطور التكنولوجي وتزايد الطلب على وسائل الدفع السهلة والمريحة، يعتبر ذلك تحسينا ملحوظا في تجربة المستهلك وسهولة إتمام عمليات الشراء، كما أنه يعكس تبني المحالات والمتاجر التجارية للتكنولوجيا كحلا لمشكلة النقد وزيادة الأمان في المعاملات المالية.

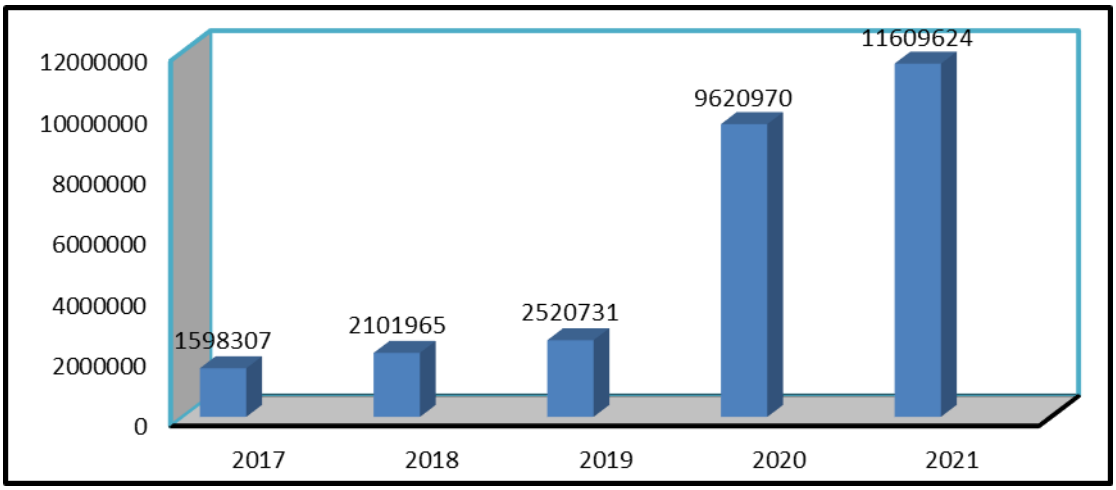
3. نشاط السحب الإلكتروني في الجزائر

بفضل تطور التكنولوجيا، أصبحت وسائل المساعدة في إجراء السحب الإلكترونية في الجزائر متنوعة ومتطورة، حيث يمكن للأفراد استخدام أجهزة الصراف الآلي للقيام بعمليات السحب بسهولة وراحة تامة، كما تتيح البطاقات الإلكترونية القيام بعمليات السحب الآلي بشكل مباشر وفعال، بهذه الطرق المتقدمة والمريحة، أصبحت عملية السحب في الجزائر تجربة سهلة ومريحة للأفراد، ولا شك في أن هذا التطور السريع للتكنولوجيا سيستمر في تطوير وتحسين وسائل السحب الإلكتروني، مما سيسهم في تعزيز راحة وسهولة استخدام البطاقات البنكية في السحب في المستقبل.

1.3. تطور البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي في الجزائر

يعتبر عنصر حجم البطاقات المتداولة في الجزائر وحجم الصرافات الآلية المنتشرة عبر البلاد موضوعا هاما يستحق المناقشة، حيث يعتبر حجم البطاقات المتداولة وحجم الصرافات الآلية المنتشرة عبر البلاد يعكسان التطور المستمر في قطاع الخدمات المصرفية، استخدام البطاقات البنكية والصرافات الآلية يوفر الكثير من الراحة والسهولة في إجراء المعاملات المالية، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد وتطوره.

الشكل 3: إجمالي البطاقات الإلكترونية المتداولة (الوحدة بالمليون)



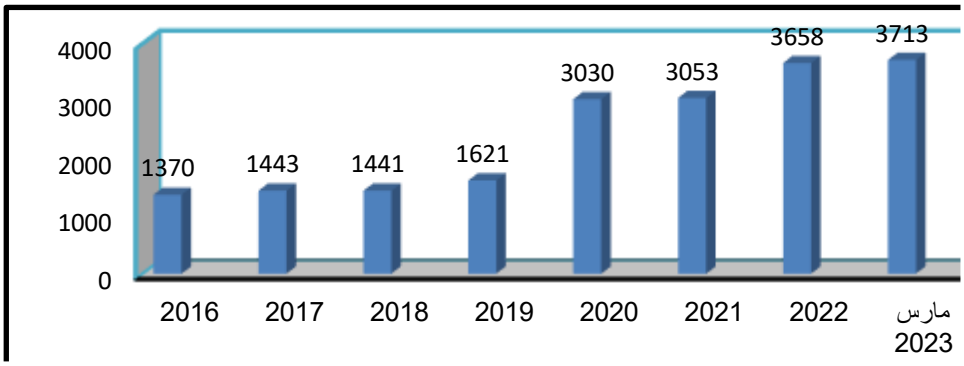
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي، على الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع 2023/12/29.

تشير البيانات المعروضة في الشكل إلى وجود زيادة مستمر في عدد البطاقات البنكية، حيث بلغت عدد البطاقات 1,5 مليون بطاقة سنة 2017، ليصل إلى 2,5 مليون بطاقة سنة 2019، لتستمر عدد البطاقات المتداولة في الارتفاع، حيث وصلت إلى أكثر من 11,6 مليون بطاقة نهاية 2021.

ومع ذلك فإن الزيادة الفعلية في عدد البطاقات البنكية تتمثل بنفس النسبة تقريبا من عام إلى أخر، والزيادة المسجلة الأخرى تأتي من البطاقات الذهبية التابعة لبريد الجزائر، وذلك بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي سنة 2020، وبالتالي يمثل عدد بطاقة بيبنكية CIB أكثر من 3 مليون بطاقة، بينما تتجاوز البطاقات الذهبية التابعة لبريد الجزائر وتصل إلى 8 مليون بطاقة.

أما بالنسبة لنظام الشبكة النقدية المشتركة في الجزائر فقد حقق تطورا واسعا لعدد الصرافات الآلية المجودة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4: تطور العدد الإجمالي لجهاز الصراف الآلي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع 2023/11/28.

من خلال معطيات الشكل السابق، يمكننا ملاحظة التطور المستمر لعدد أجهزة الصرافات الآلي العاملة بالجزائر خلال السنوات الماضية، في عام 2016 كان عدد الأجهزة 1370 صرافا، ليتضاعف إلى 1443 صرافا سنة 2017 بنسبة زيادة سنوية تبلغ 5,33 % مقارنة بالعام السابق.

وفي عام 2018، قلص عدد الصرافات قليلا إلى 1441 صرافا أي انخفاض بنسبة 0,14- % عن عام2017، ليعود للارتفاع خلال السنوات القادمة ليبلغ 3030 صرافا سنة 2020، وفي عام 2021 سجلت الجزائر 3053 صرافا أي بنسبة 0,76 % مقارنة مع 2020.

وفي الأشهر الأولى من عام 2023 تم تسجيل زيادة في عدد الصرافات لتصل إلى 3658 صرافا، هذا الارتفاع الضعيف في عدد الصرافات يعكس ضعف الجزائر في التحكم بهذه التقنية ومعاملاتها، عند إجراء المعاملات عبر هذه الأداة، يواجه الزبون في العادة مشاكل فنية وتقنية.

2.3.زيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني واستخدام البطاقات في المعاملات المالية

تزايد يوما بعد يوم الاعتماد على الدفع الإلكتروني واستخدام البطاقات في المعاملات المالية، حيث تسهل تقنيات الدفع الإلكتروني حياتنا اليومية بتوفير الوقت والجهد، نستطيع استخدام البطاقات في أي مكان يقبل الدفع الإلكتروني،

مما يسمح إتمام المعاملات بشكل سريع وآمن، بالإضافة إلى ذلك يمكن الاعتماد على الحسابات المصرفية الإلكترونية لمراقبة تحركات الأموال والتخطيط المالي الذكي.

الجدول 6: المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2020-2021 (الوحدة بالمليون)

طبيعة العملية	2020		2021		معدل النمو
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم
السحب عبر الصراف الآلي	11,997	217,979	21,503	431,558	79,24%
الدفع عبر البطاقات	0,920	4,409	2,355	14,122	155,93%
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	0,439	3,441	2,349	14,104	434,94%
بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت	0,481	0,968	0,006	0,018	-98,83%
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية والإنترنت	0,003	0,024	0,009	0,078	185,04%
مجموع العمليات باستعمال البطاقات	12,920	222,411	23,867	427,758	84,73%

المصدر: التقارير السنوي لبنك الجزائر 2021 على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تاريخ الإطلاع 2023/12/28.

خلال عام 2021، شهدت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات زيادة في القيمة والحجم وتفسر هذه الزيادة توجه زبائن المصارف وبريد الجزائر نحو استخدام البطاقات كوسيلة دفع بين المصارف بدلا من وسائل الدفع الأخرى.

أظهرت الأرقام أن عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي تزايدت بنسبة كبيرة خلال عام 2021، فقد ارتفع عدد العمليات من 11,9 مليون عملية بمبلغ 218 مليار دينار في عام 2020 إلى 21,5 مليون عملية بمبلغ 413,6 مليار دينار عملية في عام 2021، وبالتالي فقد بلغ معدل النمو في حجم العمليات 79,24 % وفي قيمتها 89,72 %.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات، فقد سجلت المصارف وبريد الجزائر 2,4 مليون معاملة في عام 2021 بقيمة 14,1 مليار دينار، مقابل 0,920 مليون معاملة بقيمة 4,4 مليار دينار في عام 2020، وبناء عليه، فقد تطورت هذه العمليات بنسبة 155,93 % في الحجم وبنسبة 220,34 % في القيمة.

3.3. عمليات السحب الإلكتروني على جهاز الصراف الآلي

يوضح الجدول التالي تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني للأموال والمبالغ الإجمالية المسحوبة في الجزائر خلال الفترة بين سنة 2016 إلى غاية سنة 2022.

الجدول 7: تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب على الجهاز النقدي

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	6868031	98822524500
2017	8310170	126398291000
2018	8833913	136233452000
2019	9929652	164116233000
2020	58428933	1073004953000
2021	87722789	1728937064000
2022	128035361	2182896695000

المصدر: تجمع النقد الآلي على الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع 2023/10/29.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن عمليات السحب قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ عام 2016، في بداية هذه الفترة تم تسجيل حوالي 6868031 عملية سحب، وصولا إلى 128035361 عملية سحب في عام 2022، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الأزمة الصحية العالمية والتدابير الاحترازية التي فرضت بسببها، والتي استدعت استخدام البطاقة البنكية كبديل للنقود الورقية، بالإضافة إلى ذلك شاهدت المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر تحديات في توفير السيولة، ما أدى

إلى زيادة الطلب على السحب النقدي وتشكيل طوابير طويلة. كما قام العاملين في البنوك بتعبئة الموزعات الآلية فارغة، كإجراء بيروقراطي لإظهار أهميتهم وتعزيز مكانتهم الاجتماعية في تقديم الخدمة، وفي بعض الأحيان يندرج هذا الإجراء في إطار الفساد الإداري عندما يطلب المال مقابل تقديم الخدمة.

بالإضافة إلى ذلك تم توقيع اتفاقية بين بريد الجزائر وشركة التجمع النقدي، التي سمحت لحاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، وهم يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع، خاصة أولئك العاملين في الوظيفة العمومية، بسحب النقود من مختلف البنوك الأخرى، تم تنفيذ هذه الاتفاقية في يناير 2019، وأدت إلى زيادة عدد عمليات السحب إلى 9929652 معاملة بعدما كانت 8833913 معاملة سنة 2018.

تشهد الجزائر زيادة في المبالغ المسحوبة الإلكترونية عبر الصرافات الآلية خلال سنوات الدراسة، في عام 2016 بلغت قيمة المبالغ المسحوبة 98,8 مليار دينار، وتجاوزت في عام 2018 إلى 136,23 مليار دينار، مما يعادل زيادة بنسبة 7,78 % عن عام 2017، وفي عام 2021 بلغت قيمة السحوبات 172,8 مليار دينار.

4. إحصائيات لأنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

على الرغم من التقدم الذي حققته الصيرفة الإلكترونية عالميا، إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال تعاني من بعض التحديات في تطوير هذا النوع من الخدمات، تعتبر أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر متخلفة مقارنة بدول آخري، مما ينعكس على عمليات التعاملات المصرفية في البلاد.

1.4. نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ARTS

دخل نظام التسوية الإجمالية الفورية قيد التشغيل في فيفري 2006، وهو نظام يهدف إلى تسهيل عمليات التحويلات المالية بين المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية، يتم تنفيذ هذا النظام للمدفوعات التي تعادل أو تفوق مبلغ واحد مليون دينار، ويتم توفير هذه الخدمة للمصارف ومؤسساتها من خلال المشاركة في هذا النظام والالتزام بقواعده ومتطلباته، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف تنفيذ التحويلات لصالح زبائنها باستخدام هذا النظام، يمكن للعملاء أن يستفيدوا من هذه الخدمة لتنفيذ التحويلات الفورية والمضمونة بسرعة وسهولة. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2015، صفحة 104)

الجدول 8: تطور نشاط نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS)

السنة	عدد العمليات	نسبة التغير %	قيمة العمليات (مليار دج)	نسبة التغير %
2007	176900	-	313373	-
2008	195175	10,3%	607138	93,7%
2009	205736	5,4%	649740	7%
2010	211561	2,8%	587475	-9,6%
2011	237311	12,8%	680123	15,8%
2012	269557	-	535234	-
2013	290418	7,7%	358026	-33,1%
2014	314357	-	372394	-
2015	334749	6,5%	265141	-28,8%
2016	328404	-1,9%	201692,3	-23,9%
2017	339227	3,3%	99896,3	-50,5%
2018	360919	6,39%	101621,4	1,73%
2019	353455	-2,1%	95759,3	5,8%
2020	333672	-6,16%	89758,4	-6,27%
2021	363894	9,72%	71090,1	-20,80%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوي لبنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تاريخ الإطلاع 2023/12/28.

يمكن استنتاج من الجدول أن نظام التسوية الإجمالية الفورية قد ارتفع تدريجا على مر السنوات، حيث خلال سنة 2008 سجلت النظام 195175 عملية تسوية بمبلغ قدره 607138 مليار دينار، بالنسبة لعام 2007 التي يعد العام الثاني من بدء تشغيل النظام، تم تسجيل 176900عملية بمبلغ 313373 مليار دينار، سجلت النظام زيادة بنسبة 10,3 % في عدد العمليات و93,7 % في القيمة، في عام 2013 الذي يعتبر العام الثامن لعمل النظام، تم تسجيل 290418 عملية تسوية بمبلغ إجمالي قدره 358026 مليار دينار، شهد النظام زيادة بنسبة 7,7 % من عدد المدفوعات، لكنه شهدا انخفاضا بنسبة 33,1 % في القيمة بسبب العمليات بين البنوك.

خلال سنة 2017، قام نظام ARTS بعلاج 339227 عملية بإجمالي مبلغ قدره 99896,3 مليار دينار، وقد ارتفع حجم العمليات بنسبة طفيفة قدرها 3,3 % مقارنة بالعام السابق، في حين انخفضت القيمة بنسبة معتبر قدرها 50,5 %، يمكن تفسير هذا التراجع في القيمة بسبب تراجع السياسة النقدية.

أما في سنة 2019، قام نظام ARTS بعلاج 353455 عملية بإجمالي مبلغ قدره 95759,3 مليار دينار، وقد انخفاض حجم العمليات بنسبة 2,1 % مقارنة بالعام السابق، في حين ارتفعت القيمة بنسبة 5,8 %.

خلال سنة 2021، تمت معالجة 363894 عملية تحويل بواسطة نظام ARTS بإجمالي مبلغ يبلغ 71090,1 مليار دينار، وقد تجاوزت هذه الأرقام بشكل كبير الأرقام المسجلة في العام السابق، حيث تمت معالجة 331672 عملية تحويل بمبلغ قدره 89758,4 مليار دينار في عام 2020، يشير ذلك إلى ارتفاع نسبته 9,72 % من حيث حجم العمليات المعالجة بالمقارنة مع العام السابق، وعلى الجانب الآخر تم تسجيل انخفاض كبير بنسبة 20,80 % من حيث قيمة العمليات المعالجة.

يتجلي تطور نظام التسوية الإجمالية الفورية في الجزائر من خلال زيادة النشاط والكفاءة في تسوية المدفوعات، مما يعكس تقدما في البنية التحتية المالية والتكنولوجية للبلاد.

2.4.نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI

يعمل نظام المقاصة الإلكترونية ATCI على تسهيل عملية تبادل للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، مثل الصكوك والأوراق التجارية والتحويلات والاقتطاعات الآلية والعمليات على البطاقات، تم إدخال هذا النظام في الإنتاج في مايو 2006 بإضافة مقلصة الصكوك المضبوطة أولا، ثم تم إدخال الوسائل الأخرى للدفع المضبوطة تدريجيا.

يقوم نظام ATCI بالتعاون مع مركز المقاصة المسبقة بين المصارف، وهو فرع تابع لبنك الجزائر، بتسهيل عملية المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع، يتم صب الأرصدة الصافية للتسوية المؤجلة في نظام ARTS في وقت محدد مسبقا في النظام.

بفضل نظام ATCI يتم تسهيل وتسريع عمليات تبادل وسائل الدفع، مما يسهم في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز الكفاءة في النظام المالي، كما أن هذا النظام يعمل على تعزيز الثقة بين الجمهور والجهات المالية، حيث يوفر آلية أمنة وموثوقة للقيام بعمليات الدفع. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، صفحة 119)

الجدول 9: تطور نشاط المقاصة الإلكترونية ATCI

السنة	عدد العمليات	نسبة التغير %	قيمة العمليات (مليار دج)	نسبة التغير %
2007	6926	-	5452,188	-
2008	9320	34,6%	7188,255	31,1%
2009	11139	19,5%	8534,729	18,7%
2010	13818	24%	8878,137	4%
2011	17062	23,5%	10581,6	19,2%
2012	17387	-	11766,1	-
2013	19470	12%	12661,6	7,5%
2014	20750	-	13989	-
2015	20756	-	15892	13,7%
2016	21000	-	17639,5	11%
2017	22946	9,3%	18753,752	6,3%
2018	25030	8,32%	17016,830	-10,20%
2019	26815	7,9%	17474,087	5,5%
2020	34629	29,14%	16140,316	-7,63%
2021	48000	38,66%	17980,1	11,40%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوي لبنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تاريخ الإطلاع 2023/12/28.

تظهر المعطيات المتاحة في الجدول تطورا مستمرا في نشاط نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات العامة، تم تسجيل تطور هام في الحجم والقيمة خلال عام 2009، حيث بلغ عدد عمليات الدفع في النظام 11139 مليون عملية دفع بمبلغ إجمالي قدره 7298534, مليار دينار، في المقابل تم تسجيل 9320 مليون معاملة سداد في عام 2008 بمبلغ بلغ 7188,255مليار دينار، مما يعني زيادة قدرها 19,5 % في الحجم و18,7 % في القيمة.

وفي عام 2013، سجل نظام المقاصة تطورا معتبرا في الحجم والقيمة، حيث ارتفع عدد عمليات الدفع إلى 19470 مليون عملية دفع مقابل 17387 مليون عملية دفع في عام 2012، كما ارتفع المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع إلى 12661,6 مليار دينار مقابل 11766,1 مليار دينار في عام 2012، وهو ما يعني زيادة بنسبة 12% في الحجم و7,5 % في القيمة.

رغم ارتفاعها، يظل حجم عمليات الدفع المعالجة في نظام ATCI في سنة 2013 أقل من الحجم المعالج في أنظمة الدفع في الدول المماثلة، يعود ذلك بشكل خاص إلى وجود شبكات وكالات كبيرة تابعة للمصارف العمومية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المدفوعات داخل المصارف بخمسة أضعاف مقارنة بحجم المدفوعات بين المصارف.

في عام 2018 عالج نظام ATCI حوالي 25030 مليون عملية بقيمة قدرها 17016,830 مليار دينار، مقابل 22946 مليون عملية بقيمة قدرها 18753,752مليار دينار في 2017، أي ارتفاع بلغ 8,32 % من حيث الحجم وانخفاض بنسبة 10,20 % من حيث القيمة.

أما سنة 2019 فقد تمت معالجة حوالي 26815 مليون عملية بقيمة قدرها 17474,087 مليار دينار، هذا يعني زيادة ملحوظة بنسبة 7,9 % من الحجم و5,5 % من حيث القيمة مقارنة بعام 2018، أما في سنة 2021 عالج النظام ما يعادل حجم 48000 مليون عملية دفع، بقيمة قدرها 17980,1 مليار دينار، مقابل 34629 مليون عملية بقيمة قدرها 16140,316 مليار دينار سنة 2020، هنا يحدث ارتفاع كبير بنسبة 38,66 % من حيث الحجم ونمو ملحوظ بنسبة 11,40 % من حيث القيمة.

II. خاتمة

الاعتماد على الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري ساهم في بناء الاقتصاد المعرفي في البلاد، من خلال إدخال وسائل إلكترونية متطورة، بما في ذلك من طرق الدفع الإلكترونية مثل التحويل المالي الإلكتروني والمقاصة الإلكترونية، كما تستخدم أيضا نظام التسوية الكلية، وأجهزة الصراف الآلي والإنترنت البنكي، تسعى الجزائر إلى مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الصيرفة من أجل مسايرة التقدم الحاصلة في الميدان البنكي في ظل نمو الأسواق والمصارف ومواكبتها لتطورات التكنولوجيا.

يتعين على الجزائر الاستجابة لاحتياجات العصر الرقمي وتوفير بيئة ملائمة للخدمات المصرفية الإلكترونية، هذا يدعم التجارة الإلكترونية وتشجيع على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

باختصار، الصيرفة الإلكترونية لعبت دورا هاما في بناء اقتصاد معرفي في الجزائر ومساعدة البلاد في مواكبة التطورات التكنولوجية، من خلال توفير وسائل دفع إلكترونية متقدمة وتطوير بنية تحتية رقمية قوية، مكنت الجزائر من تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات المصرفية المتاحة للمواطنين والشركات.

النتائج:

بعد إجراء دراسة شاملة للصيرفة الإلكترونية وآليات تشغيلها، تحصلنا على النتائج التالية:

- ساهمت الصيرفة الإلكترونية في الجزائر في بناء الاقتصاد المعرفي الذي يقوم أساسا على تقنية المعلومات الرقمية؛
- العصر الرقمي لعب دورا حاسما في توفير بيئة مواتية للخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر من خلال توفير وسائل سهلة وآمنة للوصول إلى الخدمات المصرفية وتسهيل عمليات التجارة الإلكترونية؛
- تسهم الصيرفة الإلكترونية في بناء اقتصاد معرفي في الجزائر من خلال تعزيز الوعي المالي والرقمي، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف، وتوفير بيئة للتعلم والتطوير.

التوصيات:

- العمل على تطوير الخدمات الإلكترونية ومواكبة التقنيات، وتبني أحدث التقنيات المصرفية قصد التنافس العالمي؛
- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الرقمية وتوفير وتحسين البنية التحتية التقنية وشبكة الإنترنت خاصة في المؤسسات والهياكل المختلفة، وتدريب الكوادر البشرية لتحديث أنشطتها وتسهيل الاندماج في الاقتصاد المعرفي؛
- ضرورة اعتماد البنوك الجزائرية نظم الرد الآلي للعملاء وتطوير أدواتها على مواقع البنوك الإلكترونية الجزائرية لتحسين خدماتها وتسهيل التواصل مع العملاء؛
- ضرورة تكثيف الجهود من أجل تفعيل خدمات البنوك الإلكترونية والتي تعتبر من الهياكل الرئيسية لبناء الاقتصاد المعرفي.

الإحالات والمراجع:

- أحمد سفر، **العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006؛
- أحمد على الحاج محمد، **اقتصاديات المعرفة واتجاهات تطويره**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014؛
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001؛
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006؛
- ربحي مصطفي عليان، اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011؛
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011؛
- عبد الله منذر منصور، الاقتصاد المعرفي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016؛
- محمود عباس عابدين، **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000؛
- وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسي، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012؛
- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008؛
- هدى زوير، عدنان داود العذاري، **الاقتصاد المعرفة وانعكاساته على التنمية البشرية**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010؛
- بلعياش ميادة، زايدي حسيبة، **واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة - التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2017، الصفحات 301-322؛
- بن لخضر عبد الغني، معمر عبد الوهاب، **تقييم وسائل الدفع الإلكترونية في ظل انتشار التكنولوجيا المالية FinTech**، مجلة مجاميع المعرفة المجلد 07، عدد 03، 2021، الصفحات 122-142؛
- كمال منصوري، عيسى خلفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 04، 2006، الصفحات 49-70؛
- Philip Cooke, Regional Knowledge Economies, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2007.
- Soumitra Dutta, & and others. (2016-2020), GLOBAL inovation index ;
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2013، https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، 2013، تاريخ الإطلاع 2023/12/29؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2015، https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، 2015، تاريخ الإطلاع 2023/12/29.